الأنباء
الخميس 8 سبتمبر 2016

استفسر عن عدد الضبطيات القضائية التي قامت بها فرق التفتيش لمراقبة زيادة الأسعار

الزلزلة لوزير التجارة: ما أسباب تحرير السلع والخدمات؟

د. يوسف الزلزلة

وجه النائب د.يوسف الزلزلة سؤالا الى وزير التجارة والصناعة د. يوسف العلي جاء فيه: بالإشارة الى التصريح الصحافي لوزير التجارة والصناعة والمنشور في وكالة الأنباء الكويتية بتاريخ 10 أبريل 2016 والذي تعهد فيه الوزير بتجميد أسعار السلع والخدمات والأعمال الحرفية وغيرها مع تعهده بمراقبة الأسعار عبر لجنة برئاسة الوكيل المساعد لشؤون الرقابة التجارية وحماية المستهلك لتفعيل الرقابة التجارية عبر عمل مسح شامل للأسعار قامت به هذه اللجنة بداية السنة لمقارنتها بأي سعر جديد لنفس السلعة، لذا أرجو توجيه السؤال البرلماني التالي:

1ـ ما الأسباب التي دفعت الوزير لإصدار القرار 2016/307 الذي يحرر السلع والخدمات الحرفية والذي ألغى بموجبه القرار 2016/164 والذي جمد فيه الوزير الأسعار في تناقض واضح لما جاء به التصريح المشار إليه سابقا؟

2ـ ارجو موافاتي بالأسعار التي تم توثيقها من خلال المسح الذي قامت به اللجنة المشار اليها بالتصريح السابق؟

3ـ هل تم تعميم ونشر الأسعار التي رصدتها اللجنة المذكورة أعلاه في الموقع الرسمي الإلكتروني لوزارة التجارة والصناعة؟

4ـ أرجو موافاتي بعدد الشكاوى الواردة للوزارة التي تشير إلى ارتفاع أسعار سلع تم توثيق أسعارها من خلال المسح المذكور مع تزويدي بإحصائية لما تم بشأنها.

5ـ أرجو تزويدي بأسماء وأعداد الجهات التي تم إحالتها للنيابة بعدما ثبت زيادتها للأسعار اصطناعا خلال الأربع سنوات الماضية وحتى تاريخ هذا السؤال.

6ـ ما عدد الضبطيات القضائية التي قامت بها فرق التفتيش لمراقبة زيادة الأسعار منذ بداية العام الى تاريخ السؤال؟

الصالح لاستمرار سياسة الحزم في تطبيق قانون الوحدة الوطنية

خليل الصالح

طالب النائب خليل الصالح نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية الشيخ محمد الخالد بالاستمرار في سياسة الحزم في تطبيق قانون الوحدة الوطنية ضد كل من يحاول دق إسفين الفتنة بين مكونات الشعب الكويتي. وأوضح الصالح في تصريح صحافي أن على الجهات المختصة التعجيل في تطبيق القانون على صاحبة مقطع الڤيديو الذي نشر على مواقع التواصل الاجتماعي تويتر وامتلأ بعبارات طائفية تحمل في طياتها تمزيقا للنسيج الاجتماعي الكويتي. وأكد ان التراخي في محاسبة أمثال هؤلاء الذين يختلقون المواقف من أجل ضرب أحد مكونات المجتمع الكويتي، يعني فتح الباب أمام كل من تسول له نفسه ضرب الوحدة الوطنية، مؤكدا انه يجب قطع الطريق أمام هؤلاء بتطبيق القانون بكل حزم.

دعا إلى إنهاء قضية الصلبوخ قبل أن تتكرر مستقبلاً

الكندري يطالب وزير الأشغال بصيانة الشوارع لمنع تكرار «تطاير الحصى»

استغرب النائب فيصل الكندري تصريح وكيلة الأشغال عواطف الغنيم لوسائل الإعلام بعدم وجود ميزانية لإصلاح الشوارع، مما يعني استمرار قضية تطاير الحصى، مشيرا الى ان عذر الميزانية الذي قدمته الغنيم استباقا لموسم الشتاء والأمطار لن يثنينا عن المطالبة بمحاسبة المتسببين في القضية التي استمرت لـ3 سنوات متتالية رغم وعود الوزير بحلها.

وقال الكندري إن ما صرحت به الغنيم مرفوض رفضا تاما ومستغربا، داعيا إلى الانتهاء من صيانة الشوارع كافة واحتواء قضية تطاير الصلبوخ قبل أن تتكرر للسنة الثالثة على التوالي.

وطالب الكندري وزير الأشغال ووكيلة الأشغال بتقديم كل ما يثبت إجراء تحقيق بهذا الشأن خلال الفترات السابقة، لاسيما ان المسؤولين صرحوا في أكثر من مناسبة بتحديد المتسببين في قضية تطاير الصلبوخ مطالبا بنتائج التحقيق في الموضوع والعقوبات الجزائية على المسؤولين أو الشركات المنفذة ومقاولي الطرق منفذي المشاريع المتضررة.

وأضاف الكندري ان تصريح الوكيلة الغنيم اعتراف ضمني بأن الوزارة متسببة في قضية تطاير الحصى كونها الجهة المسؤولة عن التنفيذ وبالتالي فإنها ملزمة بتعويض كل من تضررت مركبته جراء تطاير الحصى خلال السنتين الماضيتين.

واستغرب الكندري تناقض المسؤولين في هذه القضية وهم من الجهة الحكومية ذاتها.

فيصل الكندري

«الأنباء» تنشر رد وزير الصحة على سؤال للحويلة بشأن تكويت الوظائف

العبيدي: نقبل جميع المرشحين الكويتيين من ديوان الخدمة للتوظيف

سامح عبدالحفيظ

أكد وزير الصحة د.علي العبيدي ان عدد الوظائف التي خضعت للإحلال خلال السنوات المالية 2011 الى 2015 بلغ 311 وظيفة توزعت بين 77 وظيفة في 2011 و42 في العام 2012 و40 في 2013 و57 في 2014 و95 في عام 2015. وقال العبيدي في رده على سؤال للنائب د.محمد الحويلة بشأن الرؤية الاستراتيجية لوزارة الصحة في إمكانية تكويت الوظائف وتخفيض نسبة العمالة الأجنبية لديها، تنفرد «الأنباء» بنشره، قال انه يتم تكويت الوظائف وفق سياسة الإحلال

د.محمد الحويلة

تمكين الكويتيين من حملة البكالوريوس والماجستير والدكتوراه للوظائف الإشرافية

311 وظيفة تم إحلالها في 5 سنوات

الأقسام الطبية تحدد احتياجاتها من الأطباء

التي رسمها ديوان الخدمة المدنية لعدد من الوظائف، كما ان الوزارة تعمل على قبول جميع الموظفين الكويتيين الذين يتم ترشيحهم من قبل ديوان الخدمة المدنية بكل التخصصات التي تحتاجها الوزارة بهدف إحلال الكويتيين مكان العمالة الوافدة. وأضاف الوزير ان هناك وظائف تم تخصيصها لوزارة الصحة في الاعتمادات المالية للأعوام 2011/2010 و2013/2012 و2015/2014، ويتم التعيين بهذه الوظائف حسب الاحتياجات الفعلية لمراكز العمل المختلفة بالمستشفيات والمراكز التخصصية ومراكز الرعاية الأولية بالوزارة، وتوجد آلية لاختيار المرشحين للعمل بالوزارة في الوظائف المختلفة منها على سبيل المثال:

أولا: فيما يتعلق بالأطباء:

تحدد مجالس الأقسام الطبية المختلفة احتياجاتها من الأطباء من مختلف المسميات والتخصصات وترسل الطلبات للوكيل المساعد للشؤون الفنية ثم يتم نشر إعلانات في الدول التي تحدد في الطلب وتشتمل هذه الإعلانات على التخصصات والمسميات المطلوبة والشروط الخاصة بذلك من خلال المكاتب الصحية او السفارات التابعة للكويت في مختلف الدول، وبعدها يتم تجميع الطلبات وإرسالها الى مجالس الأقسام التخصصية لدراستها وتحديد مستوفي الشروط من خلال السيرة الذاتية، وبعد ذلك يتم تشكيل لجنة فنية تقترح من قبل مجالس الأقسام الطبية التخصصية لمقابلة المتقدمين لشغل الوظائف المختلفة وتضم هذه اللجنة استشاريين واختصاصيين في التخصص المحدد ويتم تعيين المتقدمين من خلال اختبارات شفوية وتحريرية والمقابلات الشخصية حسب التخصص، ترفع اللجنة تقريرا عن هذه المقابلات ويتم تحديد اسماء الاطباء الذين اجتازوا الاختبار بنجاح تمهيدا للتعاقد معهم.

ثانيا: فيما يتعلق بالهيئة التمريضية:

1 ـ يتم تقدير الاحتياجات من القوى البشرية التمريضية الحالية والمستقبلية اعتمادا على معرفة ما هو متوافر من الاعداد اللازمة لتغطية الحاجة الفعلية للسعة السريرية والتي تعتمد على معايير محددة وتحديد النقص حسب الاختصاص منها (عدد الاستقالات ـ عدد الشواغر الناتجة عن النقل ـ عدد ونوع الأسرة للافتتاحات الجديدة ـ التوسعة التي تتم في الأجنحة والأقسام وتحديد العدد المطلوب عند استحداث أقسام وتخصصات جديدة).

2 ـ وتتم عملية الإعلان والاختيار لأفراد التمريضية الجدد على النحو التالي:

أ ـ محليا ـ يتم الإعلان بالشروط المطلوبة والمؤهلات في الصحف المحلية.

ب ـ بعض الدول التي تتوافر فيها مكاتب صحية ـ تتم مخاطبة المكتب الصحي للإعلان.

ج ـ بعض الدول تتم مخاطبة وزارة الخارجية ليتم الإعلان من خلال السفارات الكويتية في تلك الدول.

3 ـ بعد ذلك يتم تشكيل اللجان كالتالي:

أ ـ بالنسبة للجان المحلية:

ـ تشكل لجنة لتسلم الطلبات وفرزها ودراستها والتدقيق عليها.

ـ تشكل لجنة للاختبار والمقابلة الشخصية (لجنة الاختبار).

ب ـ اللجان خارج الدولة:

ـ يتم تشكيل لجنة تقوم بدراسة الطلبات ثم القيام بعملية الاختبار والمقابلات لاختيار الأنسب.

ـ وبعد الانتهاء من عملية الاختيار وإعلان النتائج يتم البدء في إجراءات التعيين وفق المتبع في هذا الشأن وبعد موافقة ديوان الخدمة المدنية.

علما انه لا يتم تعيين احد بالوزارة الا بعد موافقة ديوان الخدمة المدنية على التعيين.

وردا على سؤال بشأن هل تتمتع وزارة الصحة باستثناءات من تنفيذ قرارات الإحلال الوظيفي او تخفيض نسبة الإحلال بها؟ مع تزويدي بصورة من قرارات الاستثناء وقرارات موافقة ديوان الخدمة المدنية على الاستثناءات، إن وجدت، أجاب الوزير بقوله: لقد وردت الوظائف التي سيتم الإحلال بشأنها على سبيل المثال لا الحصر من ديوان الخدمة المدنية، وهذه الوظائف هي فقط التي يتم بها الإحلال وتلتزم الوزارة بها، أما غيرها من الوظائف التي لم يرد النص عليها فإنه لا تشملها الإحلال.

وحول رؤية وزارة الصحة في تمكين الكفاءات الوطنية من حملة شهادة البكالوريوس والماجستير والدكتوراه من المراكز القيادية والإشرافية لما لذلك من انعكاسات إيجابية على الإنتاجية والتنمية وإعطائهم الفرصة في خدمة البلاد، أكد العبيدي انه يتم تمكين الموظفين الكويتيين من حملة شهادة البكالوريوس والماجستير والدكتوراه في شغل الوظائف الإشرافية بالوزارة حال توافرت كل الشروط فيهم لشغل الوظيفة حسب قرارات مجلس الخدمة المدنية المنظمة.

نص سؤال الحويلة إلى وزير الصحة عن الشواغر الوظيفية في الوزارة

كان النائب د.محمد الحويلة قد وجه سؤاله الى الوزير العبيدي وجاء في مقدمته ما يلي: أوردت تقارير ديوان المحاسبة للسنة المالية 2012 ـ 2013 وما قبلها من سنوات مالية وجود العديد من الوظائف الشاغرة دون شغل، وقد تكرر ذلك لعدة سنوات مالية متتالية، وذلك في ظل تكرار الإعلان عن طلب شغل بعض هذه الوظائف من دول مختلفة، مع إمكانية وجود تلك الخبرات المطلوبة بين الكويتيين ومنهم حملة الماجستير والدكتوراه في جميع المجالات من الكويتيين. وعليه فإن تمكين الشباب والكفاءات الوطنية من شغل الوظائف القيادية والإشرافية في أجهزة الدولة المختلفة سيكون له دور إيجابي في تقدم الدولة، فالشباب على مستوى العالم هم القوة الدافعة في المجتمع، وهم اللبنة الأساسية لبناء أي عمل أو مشروع بما يتميزون من عطاء متدفق وتطوير مستمر، إن عملية تمكين الشباب هي عملية إنصاف تؤمن بحق الشباب كونه شريكا وقياديا في تنمية الوطن، الأمر الذي يستوجب استيضاح أسباب عدم قيام المؤسسات والوزارات الحكومية بالاستجابة لطلبات أبنائنا لشغل هذه الوظائف، في الوقت الذي تم شغل بعض هذه الوظائف بعمالة وافدة من حملة الخبرات المماثلة المتوافرة لدى الكويتيين، مما أدى الى تقليص فرص تعيين الكويتيين في المؤسسات والوزارات الحكومية. وطالب الحويلة بتزويده بالآتي، على أن يأتي الرد تفصيليا ومدعما بالمستندات ذات الصلة:

1 ـ قائمة مفصلة مع قرص مدمج بصورة Excel بعدد الشواغر الوظيفية التي خصصت لوزارة الصحة في الاعتمادات المالية للأعوام المالية 2010/2011، 2012/2013، وكذلك 2014/2015 بالتفصيل، مع تزويدي بآلية التعيين في هذه الوظائف، ومتطلبات الوظيفة من سنوات الخبرة، وتاريخ الإعلان عن الوظيفة واسم الصحيفة المعلن فيها، وعدد الوظائف التي تم بالفعل التعيين فيها وتاريخ التعيين، والمستندات التي تدل على إشراف ديوان الخدمة المدنية على التوظيف.

2 ـ بيان بالشواغر كافة المرحلة من سنوات سابقة، والأسباب التي أدت الى عدم شغلها حتى الآن، وإرفاق أي من نسخ المراسلات الخاصة بإشراف ديوان الخدمة المدنية على عملية التوظيف.

3 ـ ما الرؤية الاستراتيجية لوزارة الصحة في إمكانية تكويت الوظائف، وتخفيض نسبة العمالة الأجنبية لديها؟

4 ـ كم يبلغ عدد الوظائف التي تم إحلال العمالة الكويتية فيها محل الوافدة، وذلك عن الفترة من 2010 وحتى تاريخ ورود هذا السؤال؟

5 ـ هل تتمتع وزارة الصحة باستثناءات من تنفيذ قرارات الإحلال الوظيفي أو تخفيض نسبة الإحلال بها؟ مع تزويدي بصورة من قرارات الاستثناء وقرارات موافقة ديوان الخدمة المدنية على الاستثناءات إن وجدت.

6 ـ ما رؤية وزارة الصحة في تمكين الكفاءات الوطنية من حملة شهادة البكالوريوس والماجستير والدكتوراه في المراكز القيادية والإشرافية لما لذلك من انعكاسات إيجابية على الانتاجية والتنمية وإعطائهم الفرصة في خدمة البلاد؟

أعداد الوظائف التي خضعت للاحلال خلال السنوات المالية 2011 – 2012 حتى 2014 – 2015

السنة	عدد وظائف التي تم عليها الاحلال
2011 – 2010	77
2012 – 2011	42
2013 – 2012	40
2014 – 2013	57
2015 – 2014	95
إجمالي	311

الوظائف المستحدثة لوزارة الصحة بالتعاون مع مجلس ديوان الخدمة المدنية من الفترة 2011/2010 حتى 2015/2014

رقم الكتاب	التاريخ	الفئات الوظيفية	عدد الفئات	إجمالي الدرجات	رصيد الشواغر
201002009959	2010/8/8	الهيئة التمريضية	2000	2000	0
201102000562	2011/1/18	اطباء	1000	1000	0
201102004676	2011/4/6	فني طبي	300	300	0
201102016263	2011/12/6	أطباء	60	450	0
		الهيئة التمريضية	300		
		فني طبي	90		
201102016264	2011/12/6	مشرفات سكن		40	0
201201002672	2012/4/17	اخصائي اجتماعي		70	0
1909 – 943	2013/2/27	اطباء	107	473	0
		صيادلة	72		
		الهيئة التمريضية	192		
		فني طبي	102		
1911 – 942	2013/2/27	اطباء	510	1597	0
		صيادلة	60		
		الهيئة التمريضية	727		
		فني طبي	300		
2014065597	2014/8/10	اطباء	500	3690	260
		صيادلة	90		41
		الهيئة التمريضية	2600		0
		فني طبي	500		370
2014096110	2014/11/24	الهيئة التمريضية	1612	1612	1612